

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة من الممثل الدائم
لجمهورية تركيا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام
للمؤتمر يحيل بها نص البيان الذي أصدرته وزارة خارجية
جمهورية تركيا بأنقرة، في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤

أتشرف بأن أحيل طيه نسخة من البيان الذي أصدرته وزارة خارجية جمهورية تركيا في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن توسيع الاتحاد الأوروبي وانضمام "قبرص" إليه والذي يوضح موقف حكومة تركيا إزاء الحالة السياسية والقانونية والظروف الناجمة عن رفض القبارصة اليونانيين للتسوية الشاملة.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع): تركي كول كورتكين

السفير

الممثل الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

بيان من وزارة خارجية تركيا

(أنقرة، ١ أيار/مايو ٢٠٠٤)

١- سينضم عشرة أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وحالة قبرص الفريدة التي ستصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، جرى الاعتراف بها في تقرير للأمين العام للأمم المتحدة مؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أيده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، باللغة التالية: "إن قبرص تنفرد من بين البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بكونها بنداً دائماً في جدول أعمال مجلس الأمن، ولأنها خارجة من فترة صراع".

٢- إن آخر حولة من الجهود المبذولة للتوصل إلى توصية شاملة لتوحيد الجزيرة جرت في إطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩. وكان الهدف الرئيسي من هذا المجهود تمكين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني من التوصل إلى تسوية شاملة وخلق حالة جديدة في قبرص. وقد اعتُبر أن التوصل إلى مثل هذا الحل قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ هو في صالح جميع الأطراف المعنية، وفي صالح السلم والأمن الدوليين. وكان بالإمكان أن يُشكل ذلك الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها قبرص أن تدخل متحدة في الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٣- وقد أعرب الاتحاد الأوروبي مراراً عن تفضيله القوي لانضمام قبرص متحدة وعن دعمه لمهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، وتعهد بالتزامات محددة لتشجيع هذه النتيجة وتعزيزها.

٤- وخلال الجولة النهائية التي جرت في سويسرا في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وضع الأمين العام للأمم المتحدة الصيغة النهائية لخطوة التسوية الشاملة لمشكلة قبرص لتقدم للموافقة عليها في كل جانب من الجزيرة في استفتاءين مستقلين متزامنين، بتشاور وثيق مع الطرفين في قبرص ومع اليونان وتركيا.

وقد توخى اتفاق التأسيس إنشاء قبرص متحدة، بناء على شراكة جديدة ذات منطقتين، بحكومة اتحادية ودولتين مؤسستين هما دولة قبرص اليونانية ودولة قبرص التركية. ومن المفترض أن "الدولتين المؤسستين ذواتا مركز متساو، تمارس كل منهما سلطتها في إطار حدودها الإقليمية".

وفضلاً عن ذلك، فالمواد الرئيسية لاتفاق التأسيس توخت بأن يؤكد "القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك أن قبرص هي وطنهم المشترك ويعترف كل طرف بالهوية والسلامة المتميزة للطرف الآخر وبأن علاقتهما ليست علاقة أغلبية بأقلية بل علاقة المساواة السياسية التي بمقتضاها لا يحوز لأي جانب أن يدعي سلطة أو ولاية على الجانب الآخر.

٥- كانت لجنة الاتحاد الأوروبي حاضرة في المرحلة الختامية للمفاوضات في سويسرا، وتم الاتفاق بين الأطراف ولجنة الاتحاد الأوروبي على التزامات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتسوية الشاملة.

وفي النص المتفق عليه ورد بصورة صريحة أن المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي وجدت تعبيراً لها في اتفاق التأسيس الذي طرح حالة جديدة في قبرص يسمح باندماجها السلمي في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تم التأكيد على "المساواة السياسية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك والمركز المتساوي للدولتين المؤسستين".

٦- وتم الاتفاق على طرح التسوية الشاملة على استفتاءين مستقلين متزامنين، بغرض تمكين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين من ممارسة سلطتهم التأسيسية الطبيعية، واعتماد تسوية بإرادتهم المشتركة الحرة والديمقراطية والتي يتم التعبير عنها على نحو مستقل.

٧- وعقد الاستفتاءان في قبرص في ٢٤ نيسان/أبريل وصوتت الأغلبية الساحقة من القبارصة الأتراك مؤيدة لخطط الأمين العام للأمم المتحدة للتسوية التي كانت ستسمح بإقامة قبرص متحدة تنضم إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. غير أن القبارصة اليونانيين رفضوها بأغلبية ٧٥ في المائة، فباءت الجهود المبذولة لإيجاد قبرص متحدة تنضم إلى الاتحاد الأوروبي بالفشل. ونتيجة لذلك، أصبحت خطة التسوية الشاملة للأمين العام للأمم المتحدة لاغية وباطلة، وفقاً لأحكام الخطة ذات الصلة.

لقد مارس الشعب القبرصي التركي سلطته التأسيسية الطبيعية وعبر، من خلال عملية استفتاء شفافة وديمقراطية، عن رغباته في مستقبل سياسي في إطار الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً مؤسساً لقبرص متحدة. وأصبح يتحتم الآن على الاتحاد الأوروبي أن يعترف بالتعبير الحر الأصيل عن إرادة الشعب القبرصي التركي في هذا الصدد ويتصرف بناء على ذلك.

إن الاستفتاءين المستقلين المتزامنين اللذين أجريا في قبرص يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ يؤكدان أن هناك شعبين مستقلين على الجزيرة، ولا يمثل أحدهما الآخر. ونتيجة لذلك، فإن الادعاء بأن هناك سلطة واحدة تمثل الجزيرة بأكملها، دون النظر إلى أن أي حل على الجزيرة يتطلب موافقة الطرفين أصبح ادعاءً باطلاً.

٨- وبالنظر إلى هذه الحقائق والظروف، فإن القبارصة اليونانيين فقط هم الذين سيدخلون في الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ بموجب أحكام معاهدة الانضمام المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، التي قامت على أساس حالة سياسية وقانونية لجزيرة مقسمة، وبالتالي لا تسمح بانضمام قبرص متحدة إلى الاتحاد الأوروبي. وهكذا، فإنه سيتحتم استقدام صراع دولي إلى الاتحاد الأوروبي.

٩- إن القبارصة اليونانيين، الذين سينضمون إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، لا يملكون سلطة تمثيل قبرص بأكملها أو القبارصة الأتراك. ولا يستطيعون ادعاء السلطة أو الولاية أو السيادة على القبارصة الأتراك، ذوي المركز المتساوي، ولا على كامل جزيرة قبرص. وهُم لا يستطيعون فرض "جمهورية قبرص" على القبارصة الأتراك. وهكذا فإن القبارصة اليونانيين الذين نظموا أنفسهم في إطار نظامهم الدستوري وضمن حدودهم لا يستطيعون أن يكونوا الحكومة الشرعية التي تمثل قبرص بأكملها والقبارصة الأتراك.

١٠- إن القبارصة الأتراك، كشعب نظم نفسه في ظل نظامه الدستوري وفي نطاق حدوده الإقليمية، يمارسون السلطة الحكومية والولاية والسيادة. وإن اعتراف تركيا بالجمهورية التركية لشمال قبرص سيظل دون تغيير.

١١- إن انضمام قبرص الجنوبية لا يمكن بحال من الأحوال أن يؤثر في حقوق تركيا والتزاماتها بصدد قبرص بموجب معاهدات عام ١٩٦٠.

١٢- إن الموقف الرسمي للحكومة التركية بشأن الحالة السياسية والقانونية والظروف التي نشأت نتيجة لرفض القبارصة اليونانيين للتسوية الشاملة، يقوم على هذه الاعتبارات الأساسية والحقائق القانونية والسياسية.

— — — — —